نساء يسجنّ في الأردن بسبب عصيان ولي الأمر

منظمة العفو الدولية تنتقد نظام الوصاية التمييزي

كشف تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية عن تعرّض النساء المتهمات بالغياب عن المنزل أو الفرار منه أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج، إلى خطر السجن دون تهمة أو محاكمة في الأردن بسبب عصيان سلطة الذكور داخل الأسرة، حيث تزعم السلطات أنها تعمل على حماية النساء ممّا يُسمّى بجرائم الشرف.

منال إبراهيم تبرر حجز النساء في دار آمنة

عمان - اتهمت منظمة العفو الدولية الحكومة الأردنية بإساءة معاملة نساء وفتيات يعتقد أنهن تجاوزن سلطة وليّ الأمر، أو تصرّفن بشكل يعتبر غير أخلاقي، وذلك عبر فرض حجز إداري عليهن، وإجبارهن على الخضوع لفحوصات العذرية.

وقالت المنظمة في تقرير نشر الأربعاء بعنوان "سجن النساء، وانتزاع الأطفال: الرقابة الشرطية على الجنس والزواج والحمل في الأردن"، إن "على السلطات الأردنية الكفّ عن التواطؤ مع نظام وصاية ذكوري مسيء للسيطرة على حياة النساء والحد من حرياتهن الشخصية".

وتتعرض نساء متهمات بمغادرة منازلهن دون إذن أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج، لاحتمال "التحفظ الإداري" عليهن والإهانة من خلال خضوعهن لـ"فحص العذرية"، في حين تواجه نساء حوامل خارج إطار الزواج "انفصالا قسريا عن أطفالهن حديثي الولادة".

وأفادت مديرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة هبة مرايف في التقرير، إنه "يجب على الحكومة أن تعالج سريعا هذه الانتهاكات المشينة.. بدءا من الاستخدام المتحمّس لصلاحية الاحتجاز من قبل حكّام إداريين، ونظام الوصاية التمييزية للذكور الذي يسمح بتوقيف النساء البالغات بسبب مغادرتهن المنزل دون إذن".

> إساءة معاملة نساء وفتيات يعتقد أنهن تجاوزن سلطة وليّ الأمر، أو تصرفن بشكل يعتبر غير أخلاقيّ، عبر فرض حجز إداري عليهن

وأضافت "على مدى السنوات العديدة الماضية، اعتمدت الحكومة عدّة تدابير إصلاحية مهمة للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك افتتاح ملجأ "الدار الآمنة" للنساء المعرّضات للخطر، ولكن حان الوقت الآن لوضع حدّ للاحتجاز وسوء معاملة النساء لمجرّد عصيانهن أوامر وليّ أمرهن أو مخالفتهن القواعد الاجتماعية".

وتقول منال إبراهيم مديرة "دار آمنة" إن "الدار استقبلت منذ افتتاحها في 30 يوليو عام 2018 ما مجموعه 86 حالة تم تحويلها من قبل الحكام الإداريين (المحافظين)".

وأضافت أنه "تمت إعادة تأهيل ودمج 64 حالة منهن بأسرهن، ولم يتبق لدينا سوى 22 حالة يتم إعادة تأهيلها حاليا".

وأوضحت أن "نزيلات الدار يخضعن لبرنامج إعادة تأهيل من قبل أخصائيين اجتماعيين وأطباء نفسيين ومستشارين قانونيين لأن بعضهن يعانين من اضطرابات نفسية، وتعرّضن لاستغلال وعشن ظروفا إنسانية صعبة وتفككا أسريا".

وتابعت "نقوم كذلك بتدريس الأميات منهن على القراءة والكتابة وكيفية استخدام الكمبيوتر وتصليح الأجهزة الخلوية، وورش عمل حول كيفية الرسم على الأواني الزجاجية وصناعة الصابون وأخرى شبيهة بصالون التجميل".

وتؤكد أنه "يجري في الوقت نفسه استضافة ذويهم في جلسات الهدف منها حلّ مشاكلهن وإعادتهن إلى أسرهن"، مشيرة إلى أنّ "الدار تبقى مكانا مؤقتا وليس دائما للنزيلات".

وخلصت إلى أنه "في المرحلة النهائية وعندما يتم الصلح بين الفتاة وذويها وتزول عوامل الخطورة يتم إعادتها إلى ذويها ضمن تعهدات وبرضاء تام من قبلها، حيث نقوم لاحقا بمتابعة حالتها من خلال الزيارات المنزلية والاتصالات الهاتفية".

ويقول التقرير إن "مكتب رئيس الوزراء ردّ على المنظمة بأن هناك 149 امرأة رهن التحفّظ الإداري، وأن 1259 امرأة قد تم إطلاق سراحهن من التحفظ الإداري خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي".

وأضاف أن "هؤلاء تم احتجازهن لعدة أسباب من بينها التغيّب عن المنزل دون إذن وليّ الأمر من الذكور وممارسة الجنس خارج إطار الزواج، الزنا".

وزارت المنظمة مركز إصلاح وتأهيل الجويدة والتقت 22 امرأة مسجونة دون تهمة أو محاكمة قلن إنه تم توقيفهن بسبب الغياب أو بتهمة الزنا.

وأشارت معظم السجينات إلى أنهن تعرّضن للسجن لعدة أشهر، وكن ينتظرن زيارة أحد أفراد الأسرة من الذكور لإنقاذهن.

وتقول العشرينية علا إنها "أصبحت حاملاً وحاولت الزواج من الرجل الذي أقامت علاقة معه، لكن لم تتم الموافقة على الزواج لأنه ليس لديّ وليّ أمر، لقد توفي والداي، ولديّ أخوات أصغر سنا، ولا أخوة.. ذهبت إلى المستشفى وأنجبت".

وأضافت "سألوني في المستشفى ما إذا كنت متزوجة وقلت لا، فاتصلوا بالشرطة، هكذا انتهى بي الأمر هنا".

ونبه تقرير المنظمة الدولية إلى أن "النساء غير المتزوجات المحتجزات بسبب غيابهن أخبرن المنظمة بأن عناصر الشرطة أجبروهن على إجراء اختبار العذرية".

ونقل التقرير عن حنان (20 عاما) قولها إنها فرّت من منزلها مع أختها ثلاث مرات نتيجة تعرضها لسوء المعاملة.

وأوضحت "في كل مرة هربنا فيها، يتم القبض علينا، تأخذنا الشرطة إلى المستشفى، ويصر والدي على إجراء اختبارات العذرية علينا. ووافقنا لذلك كان لا بد علينا من أن نظهر لأبينا أننا عذارى في كل مرة".

كما دعت المنظمة إلى وقف الإبعاد القسري للأطفال عن أمهاتهم فورا. وحضت مرايف الحكومة على "مراجعة شاملة للقوانين والسياسات لضمان منح النساء الثقة باتخاذ قرارات حرة بشأن حياتهن الجنسية والإنجابية بدلا من تجريمهن ومعاقبتهن وتهميشهن".

وقالت مرايف في مؤتمر صحافي لعرض التقرير "ما نتحدث عنه اليوم هو مسؤولية الحكومة الأردنية والدولة تجاه مواطناتها الأردنيات، في أن توفر لهن حياة دون عنف وسوء معاملة واعتقال تعسّفي، وأن تحترم حريتهن في التصرف، وأن لا تميّز بينهن وبين الرجال"، مشيرة إلى أن "هذه التزامات الحكومة الأردنية بحسب قانون حقوق الإنسان الدولي".

ومن جانبها، أكدت أسمى خضر المديرة التنفيذية لجمعية "معهد تضامن النساء الأردني" وهي منظمة غير حكومية تُعنى بحقوق المرأة، أن "المسألة أعقد بكثير مما نعتقد ومرتبطة بمنظومة ثقافية وتقاليد وعادات وسلوك اجتماعي للرجال والنساء". وأضافت "نأمل أن نصل إلى القضاء النهائي على التوقيف أو الاحتجاز الإداري للنساء" و"الإسراع في توفير دور آمنة وليس دار آمنة واحدة"، مشيرة إلى أن "الدولة مسؤولة عن حماية وأمن هؤلاء النساء".

كما ذكرت المنظمة أنه في يوليو 2018 واستجابة للدعوات طويلة الأمد من قبل المنظمات النسائية والحقوقية، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية ملجأ "دار آمنة" لتوفير بديل لـ"الحجز الوقائي" للنساء المعرضات للخطر. وعلى الرغم من أن العشرات من النساء قد استفدن من هذا المرفق، إلا أنهن مازلن يتعرضن للاحتجاز التعسفي ولفحوصات العذرية ويفصل أطفالهن قسرا.

وأضافت "تصف الشهادات المباشرة كيف تبدو هذه الأفعال مصمّمة، لا لحماية المرأة، ولكن لمعاقبتها وإكراهها على الخضوع لسيطرة أفراد الأسرة الذكور".

مدرسون متشددون يضاعفون من تراجع التعليم في تونس

أهالي يلوذون بالمدارس الخاصة هربا من ظاهرة الأدلجة في المدارس الحكومية

خلق هامش الحرية الذي اكتسبه التونسيون بعد ثورة يناير 2011 حالة من الانفلات الأيديولوجي انتشرت بشكل مقلق، ووصل مداها المدرسة بشكل أطلق جرس إنذار ممّا ينقله بعض المدرّسين لطلاّبهم من أفكار خارجة عن الدرس وحتى عن الثقافة المجتمعية بما يزيد من حالة التردي التي يشكو منها التعليم العمومي في تونس.

راضية القيزاني
صحافية تونسية

تونس – تعهّد وزير التربية حاتم بن سالم بفتح تحقيق في حادثة تلميذة تدرس بمعهد في محافظة صفاقس (جنوب البلاد) التي تعرضت إلى التجريح من قبل أستاذ الجغرافيا على خلفية أصول والدتها الأوكرانية.

وعلى إثر ما تم تداوله بشأن تهجم المدرس على التلميذة ذات الـ14 ربيعا، وما كاله من أوصاف سيئة لأمها، تدخلت الجمعية التونسية لمساندة الأقليات، وتقدّمت بشكوى إلى وزير التربية، بطلب من والد الطالبة، عندما لم يجد أذانا صاغية من قبل المدير أو أي إطار بالمعهد يرد على استفساراته بخصوص الضرر النفسي الذي لحق بابنته.

وتحدثت صابرين عن تجربتها في فيديو تداوله روّاد مواقع التواصل الاجتماعي، قالت فيه "كنّا في حصة التاريخ والجغرافيا وكان درسنا حول مزايا المغرب العربي ثم انتقلنا إلى محور الدول الأوروبية، لأفاجأ بالأستاذ يتحدث عن عيوب سكان هذه الدول وعن قذارتهم وعدم أهليتهم للزواج من مسلمين، باعتبارهم من شاربي الدماء، وأكلي لحوم الخنزير".

وأضافت أنها ليست المرة الأولى التي يقلل فيها ذلك الأستاذ من قيمة الأوروبيات ويصفهن بأبشع النعوت.

ولا تعتبر حادثة أستاذ الجغرافيا حادثة معزولة فقد تقرر الخميس 29 مايو 2019 إحالة أستاذ في مادة الفيزياء، بإعدادية جعفر ماجد النموذجية بمحافظة القيروان (وسط البلاد) على مجلس التأديب، على خلفية تقديمه امتحانا للتلاميذ تضمن آية قرآنية بشأن الضغط الجوي.

وأدان محمد بن فاطمة، الخبير التربوي ورئيس الجمعية الوطنية للائتلاف المدني لإصلاح المنظومة التربوية، محاولة إقناع التلاميذ ولو على سبيل الإعلام بمعلومات تختلف عمّا هو موجود بالبرنامج الرسمي التي تضعه وزارة الإشراف. وقال بن فاطمة لـ"العرب"، "لدينا برنامج يتضمن أهدافا عامة ومحتويات دون أخرى ويمثل حصانة للمدرس وللتلميذ من الأيديولوجيات والفلسفات الأخرى".

وقال بن فاطمة "أن يعتنق المعلم أي أيديولوجيا خارج المدرسة هذا أمر يهمّه، لكن أن ينقلها للتلميذ هذا ما لا يجب أن يحصل"، مؤكدا على ضرورة التزام المعلم بالحياد الفكري.

كثيرة هي السلوكيات ذات المرجعية الأيديولوجية التي انتشرت بعد 2011 والتي طالت حتى رياض الأطفال والكتاتيب، حيث انتشرت ظاهرة فرض بعض الأهالي ارتداء الحجاب على تلميذات صغيرات السنّ، وبات الحديث عن عذاب القبر وكيفية غسل الميت مباحا أمام أطفال لا يعرفون حتى معنى الموت أو دلالاته. كما بات استعمال طلاء الأظافر على سبيل المثال شأن تعاقب عليه ذات الخمس سنوات ويندرج ضمن المحرمات.

ويرى عبدالستار السحباني، الخبير في علم الاجتماع، أن الخيام الدعوية التي انتشرت بعد الثورة ساهمت في تأجيج الخطاب المؤدلج الداعي إلى العنف ونبذ الآخر، محمّلا السلطات مسؤولية فتح الباب على مصراعيه لعدد من الدعاة الذين زاروا تونس في تلك الفترة. وقال السحباني لـ"العرب"، "إن كل خطاب هو تعبئة"، مشيرا إلى أن الخطاب التعبوي له خطاب تعبوي مضاد.

المدرسة تتحول إلى مصدر تهديد فكري

وتكمن خطورة الخطاب المضاد في أن يكون حاملا للعنف المسلط على الآخر، كسحب صفة المؤمن مثلا على شخص، وإلصاق صفة الكافر على شخص آخر.

وقال السحباني "عدم تطوير مَلَكة النقد لدى التلميذ التونسي ليس أمرا جديدا، بل هو توجه تعود جذوره إلى فترة وزير التربية الراحل محمد مزالي (تقلد وزارة التربية بين 1970 و1980) الذي أراد القيام بإصلاح تربوي ينبني على خطاب الانفتاح على الآخر والمحافظة على التراث والأصالة في ذات الوقت"، واصفا هذا الخطاب بالتعبوي والخطير لأنه قتل مَلَكة النقد لدى التلميذ.

بدوره اعتبر عبدالله المطيري، أستاذ الأصول الفلسفية للتربية، أن التلاميذ الذين يتم تدريسهم بطريقة السمع والطاعة مجرد منفذين ومطبقين لما تم فرضه على المجتمع من رؤى وأفكار. وقال المطيري في محاضرة عن أزمة التعليم الأيديولوجي "إن تعليم الطلاب العداوة هو إيذاء لمشاعرهم وأذهانهم".

ولمواجهة هذا التحدي، يخلص هشام تريمش، المختص في علم الاجتماع، إلى أن الجانب الأخلاقي يبقى الضمانة الأساسية ضد خطاب الأيديولوجيا فكلما حمل خطاب المدرس قراءة موضوعية معرفية ابتعد عن الأيديولوجيا. وهربا من أيديولوجيا المدارس الحكومية، اضطرت عديد العائلات إلى تسجيل أبنائها بمدارس خاصة بالرغم من ارتفاع كلفتها.

وتقول رانية أم لتلميذة تدرس بالسنة الثانية من التعليم الأساسي "كنت أرغب في تسجيل ابنتي بالتعليم العمومي لأني لا أملك المال الكافي لتسجيلها بإحدى المدارس الخاصة بسبب ارتفاع كلفتها، لكني عدلتُ عن رأيي عندما أعلمت بنظام التعليم المطبق هناك". وتضيف "كنت متأكدة من أنهم وضعوا هذا النظام التعليمي بغرض التأثير الأيديولوجي على التلاميذ، فعملت كل ما في وسعي حتى أجمع المبلغ المالي المطلوب".

من جهته قال شوقي والد التلميذ بهاء الدين "كان السبب الرئيس الذي جعلني أرسل ابني لإحدى المدارس الخاصة أنه سيعيش في مناخ مختلف داخل الفصل الدراسي، يستطيع من خلاله أن يعبّر عن نفسه بحرية أكبر، لأنني في نظر المدارس الخاصة مجرد مشترٍ، والطفل بإمكانه أن يعبّر عن آرائه كيفما شاء".

وأضاف "هذا يعني أنني أدفع الأموال من أجل ابني، لا من أجل أن يتم حشو رأسه بمعلومات لا تتناسب مع سنه مثلما يحدث في المدارس الحكومية".